﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦﴾ [البقرة: 26]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

لَمَّا اشْتَمَلَتِ الآياتُ السَّابقةُ علَى تحدِّي البُلَغاءِ بأن يأتُوا بسورة مِن مِثل القرآنِ، وعجَزُوا عَنْ ذلك؛ سلَكُوا مسلكَ الطَّعن والتَّشْغيب في المعاني، فلبَّسوا على النَّاس بأنَّ في القرآن الكريم -وحاشَاه- مِنْ سَخِيف المعنى ما يُنَزَّه مَعَهُ أن يكونَ مِنْ كلام اللهِ تعالى؛ فردَّ اللهُ تعالى عَلَيْهِمْ بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾[1].

قال أبو السُّعود رحمه الله تعالى في وجه المناسبة: "شُرُوعٌ في تَنْزِيهِ ساحَةِ التَّنْزِيلِ عَنْ تَعَلُّقِ رَيْبٍ خاصٍّ اعْتَراهم مِن جِهَةِ ما وقَعَ فِيهِ مِن ضَرْبِ الأمْثالِ، وبَيانٌ لِحِكْمَتِهِ، وتَحْقِيقٌ لِلْحَقِّ إثْرَ تَنْزِيهِها عَمّا اعْتَراهم مِن مُطْلَقِ الرَّيْبِ بِالتَّحَدِّي، وإلْقامِ الحَجَرِ، وإفْحامِ كافَّةِ البُلَغاءِ مِن أهْلِ المَدَرِ والوَبَرِ"[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَدَاتِ:

1) ﴿يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾: الحاءُ واليَاءُ والحَرْفُ المُعْتَلُّ تَدُلُّ تصاريفها على مَعْنَيَيْنِ:

أحدهما: ضِدُّ الموت؛ وهو الحياةُ.

والآخَر: ضِدُّ الوقاحةِ؛ وهو الاِسْتِحْيَاءُ[3].

وفي فِعْلِ الاستحياءِ لُغتان: اسْتَحَى؛ وهي لغةُ تَمِيمٍ، واستحْيَى؛ وهي لغةُ الحجازيِّين، وبِهَا نَزَلَ القرآنُ الكريم.

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 1/359.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 1/71.
(3) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (حيي).

والحياءُ في حقِّ المخلوق: الانْقِبَاضُ والانْزِوَاء[1]، ويُمْكِنُ تعريفُه بأنَّهُ: انْفِعَالٌ يَحْدُثُ لِلْإِنْسَانِ عندَ فِعْلِ ما لا يُجَمِّلُه ولا يُزَيِّنُه، فَيَنْكَسِرُ، ويَحْصُلُ الحياءُ[2].

أمَّا حياءُ اللهِ تعالى فلَا يُمَاثِلُ حياءَ المخلوقين؛ إذْ هو حياءٌ من نوعٍ آخرَ "لا تُدْرِكُه الأفهامُ، ولا تَكَيَّفُهُ العقولُ؛ فإنَّه حياءُ كرَمٍ وبِرٍّ وجُود وجلال؛ فإنَّه تبارك وتعالى حَيِيٌّ كريم يَسْتَحْيِي من عبده إذا رفع إِلَيْهِ يَدَيْهِ أن يردَّهما صِفْرًا، ويستحيي أن يُعَذِّبَ ذا شَيْبَةٍ شابَتْ في الإسلام"[3].

وفي قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا﴾: إثباتٌ لصفةِ الحَيَاءِ للهِ تعالى؛ لأنَّ نَفْيَ الاسْتِحْيَاءِ عَنْهُ سُبْحَانَهُ في هذه الحالِ دَليلٌ على إِثْبَاتِهَا فِيمَا يُقَابِلُهَا، وقَدْ أَفَادَتِ السُّنَّةُ ذلكَ صَرِيحًا في جُمْلَةِ أحاديثَ شريفة[4].

2) ﴿يَضْرِبَ﴾: ضَرْبُ المَثَلِ: هو اعتبَارُ الشَّيْءِ بغَيْرِهِ وتَمْثِيلُهُ بِهِ، والضَّربُ: هو المِثَالُ[5]؛ يُقال: هذهِ الأشْيَاءُ علَى هذا الضَّربِ، أي: على هذا المثالِ[6].

ويُطلَقُ الضَّرْبُ على الوَصْفِ، وجعَلَ ابْنُ الجَوْزِيِّ مِنْهُ قولَ اللهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا﴾[7] أي: يَصِفُ مثَلًا مَا.

3) ﴿مَثَلًا﴾: المِيمُ والثَّاء واللَّام تَرْجِعُ تصاريفُها إلى مُنَاظَرَة الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ، ومِنْهُ: المَثِيلُ بمعنى النَّظير والشَّبِيهِ، يُقال: أمثلَ الأميرُ فلانًا؛ إذا قتلَهُ قصاصًا، وذلكَ لأنَّه فَعَلَ به مِثْلَ ما كان فَعَلَهُ بِمَنْ قَتَلَهُ، ومِنْهُ أيضًا: المَثَلُ المَضْرُوبُ؛ لأنَّه يُذْكَرُ مُوَرّى به عَنْ شَبِيهِهِ في المعنى[8].

وأمَّا المَثَلُ القرآنيُّ؛ فعرَّفه الرَّاغب بقوله: "عبارة عن قولٍ في شيءٍ يُشْبِهُ قولًا في شيءٍ آخَرَ، بَيْنَهُمَا مُشابهةٌ؛ لِيُبَيِّنَ أحدُهما الآخرَ ويُصَوِّرَه... وعلى هذا الوجهِ ما ضَرَبَ اللهُ تعالى مِنَ الأَمْثَالِ"[9].

(1) الفيُّوميّ، المصباح المنير: 1/160.
(2) ابن عثيمين، شرح الأربعين النَّوويَّة، ص: 206.
(3) ابن القيِّم، مدارج السَّالكين: 2/250.
(4) ابن عثيمين، تفسير الفاتحة والبقرة: 1/98.
(5) ابن الأثير، النِّهاية: (ضرب).
(6) الأزهريّ، تهذيب اللُّغة: (ضرب).
(7) ابن الجوزيّ، نزهة الأعين النَّواظر، ص: 402.
(8) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (مثل).
(9) الرّاغب، المفردات: (مثل).

وقَدِ اختُلِفَ في أصلِ معنى (ضَرْبِ المَثَلِ) اختلافًا كثيرًا، مَرْجِعُهُ - كمَا أشَارَ الرَّاغِبُ - هو تصوُّرُ اختلاف الضَّرب، فَبِسَبَبِ ذلكَ خُولِفَ بَيْنَ تَفَاسِيرِهَا[1].

وقيل في معنى المَثَل التَّقدير؛ "فضَرْبُ المَثَلِ لِلشَّيء: تقديرُه له، كما أنَّ أصل القياس: تقديرُ الشَّيء بالشَّيء، ومِنْهُ: ضَرْبُ الدِّرْهَم؛ وهو تقديرُهُ، وضربُ الجِزْيَةِ والخَرَاجِ؛ وهو تقديرُهُما، والضَّريبة: المُقَدَّرَةُ، والضَّرْبُ في الأرض؛ لأنَّه يُقَدِّر أثَر المَاشِي بِقَدَره..."[2].

4) ﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾: الفَاءُ والسِّينُ والقَافُ تدلُّ على خُروجٍ عَن مُحيطٍ، كالكِمَامِ لِلثَّمَرَةِ، والجُحْرِ لِلْفَأْرَة[3]، وَمِنْهُ أُطْلِقَ الفِسْقُ على الخُرُوجِ عَنِ الطَّاعة[4]، يقال: فَسَقَت الرُّطَبَةُ؛ إذا خرجت مِنْ قِشْرِها[5].

ويُستعمل لفظُ الفاسقِ: لِمَنِ التزَمَ حُكْمَ الشَّرع وأقرَّ به، ثُمَّ خرَجَ عَنْهُ، قليلًا كان خروجُهُ أو كثيرًا، ويُستعمل لفظ الفاسق - أيضًا-: للكافر الأصليِّ؛ باعتبارِ إخلالِهِ بِمَا اقتضتْهُ الفِطْرَةُ ودلَّ عَلَيْهِ العقلُ[6]؛ لأنَّ هذين هُمَا اللَّذَانِ يَصِحُّ أن يُقَال خرجَ عَنْهُمَا، أمَّا الشَّرْعُ فلم يدخُلْ فِيهِ حتَّى يقالَ: إنَّه قد خرج عَنْهُ، اللَّهُمَّ إلَّا إذا أُرِيدَ بالخروجِ عَنِ الشَّرع: ما أخذهُ اللهُ تعالى مِنَ الميثاق على بَنِي آدَمَ وهُمْ في صُلْبِ أَبِيهِم، الواردِ في قول اللهِ تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف: 172].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

إنَّ اللهَ سبحانَه لا يَسْتَحْيِي مِنَ الحقِّ بضربِ الأمثالِ، ولو كان المُمَثَّلُ به صغيرًا كالبعوضِ والذُّبابِ والعنكبوت والنَّمْلِ، فأمَّا أهلُ الإيمان فيَعْلَمُونَ حِكْمَةَ اللهِ تعالى في ضربِهِ الأمثالَ بخَلْقِهِ، سواء كان الممثَّلُ به صغيرًا أو كبيرًا، وأمَّا أهلُ الكفرِ فيسألُونَ مُسْتَهْزِئِينَ - لجَهْلِهِمْ بالحِكْمَةِ الإلَهِيَّة -: ما أرادَ اللهُ من ضَرْبِ الأمثالِ بالبَعُوضِ ونَحْوِهِ؟

(1) الرّاغب، المفردات: (ضرب).
(2) ابن تيميَّة، مجموع الفتاوى: 14/55، بتصرُّفٍ يسير جدّا في أوّلِهِ.
(3) المُناويّ، التَّوقيف على مهمّات التَّعاريف، ص: 260.
(4) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (فسق).
(5) الأنباريّ، الزَّاهر: 1/120.
(6) الرّاغب، المفردات، ص: 636.

وقد جَعَلَ اللهُ تعالى التَّمْثيلَ بالبعوضِ ونحوِهِ سببًا لإِضْلَالِ خَلْقٍ كثيرينَ؛ وهُمُ الذينَ لا يَطْلُبُونَ الهُدَى والحقَّ، وجعلَهُ اللهُ سبحانه سببًا لهدَايَةِ آخرينَ؛ وهُمُ الذينَ يَطْلُبُونَ الحقَّ بقَصْدِ اتِّباعه والاهتدَاءِ به، فهذَا التَّمْثِيلُ لا يُضِلُّ اللهُ تعالى بهِ - عَدْلًا مِنْهُ - إِلَّا الخارجين عَنْ طاعتِهِ[1].

❁ الإيضَاحُ اللُّغَوِيُّ وَالبَلَاغِيُّ:

حسن المَطْلعِ بتَأْكِيدِ الكلامِ:

الرَّدُّ على اعتقاد المشركين في كلامِ الله تعالى، بما يتناسبُ مع المقام

صُدِّرتِ الجملةُ الخبريَّةُ بعدَّة أساليب لتأكيدِ الكلام، من التأكيدِ بإِنَّ، والإتيانِ بالمُسْنَدِ إليه اسمًا والمُسْنَدِ فعلًا، والجملة الاسميَّة؛ وفائدةُ ذلك أنَّ الآيةَ سِيقَتْ ردّا على مَن زعمَ أنَّ كلام اللهِ تعالى لا يُمكن أن يشتملَ على التَّمثيلِ بما صَغُرَ من بعوضةٍ وذبابَةٍ ونحوهما، فكان تأكيدُ الكلامِ هو الأنسبَ في هذا المقام، ردّا على من أنكرَ مضمونَه، واعتقدَ بخلافه.

مَجِيءُ الِاسْمِ الأَحْسَنِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ لأَنَّه أَوْقَعُ فِي الإِقْنَاعِ بِمَا سِيقَتِ الآيَةُ لَهُ:

الاسمُ (اللـه) جامعٌ لصفات الكمال

وجاءَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ بالاسْمِ الأحسَنِ ﴿ٱللَّهَ﴾ - وهو أعرفُ المعَارِفِ -؛ لكَوْنِ هذا العَلَمِ جامعًا لجميع صفات الكمال مِنَ الجلال والجمال، "فذِكْرُهُ أوقعُ في الإقناع بأَنَّ كلامَه هو أعلى كلام في مراعاة ما هو حقيقٌ بالمراعاة، وفي ذلك أيضا إبطالٌ لتَمْوِيهِهِم بأَنَّ اشْتِمَالَ القرآن على مِثْلِ هذا المَثَلِ دليل على أنَّه ليس مِنْ عند اللهِ"[2].

توجيهُ الِاسْتِعَارَةِ التَّصريحيَّة فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾:

ضَرْبُ الأمثَالِ يُرَادُ بِهِ إِظْهَارُها وإِشاعتُها؛ لِتَهْتَدِيَ بِهَا العقُولُ

اشتمل التَّركيبُ ﴿يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ استعارةً تصريحيَّةً تبعيَّة، وله وجهان اثنان:

(1) ابن أبي زَمَنِين، تفسير القرآن العزيز: 1/129-130، والواحديّ، الوجيز، ص: 96، والخازن، لباب التَّأويل: 1/33، والسعدي، تيسير الكريم الرَّحمن، ص: 46، ونخبة من أساتذة التَّفسير، التَّفسير الميسّر، ص: 5.

(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 1/359.

الأوَّل: من قولِهم: (ضَرَبَ في الأرضِ)، إذا توغَّل وأَبْعَدَ في أقاصيهَا؛ كأنَّ اللَّه سبحانه أرادَ بضربِ المثل تَسْييرَهُ في الأرض وإدَارَتَهُ على ألسنة النَّاس حتَّى يَعُمَّهم[1].

الثَّاني: أن يكون من ضَرْبِ الخيام؛ وهو نَصْبُها وإقامتُها؛ كأَنَّ المُرَادَ مِنَ المثلِ إظهارُهُ لِلنَّاسِ؛ لِتَسْتَدِلَّ عَلَيْهِ خواطِرُهم كما تَسْتَدِلُّ عيونُهم على الأشياءِ المُنْتَصِبَةِ المُتَشَخِّصَةِ أمامَهُم[2].

وكِلَا الوَجْهَيْنِ حسنٌ، لا تَعَارُض بينَهُما؛ فلا مَانِعَ مِنْ إرادتِهِمَا، بل قد يُقال: إنَّهُما متلازمَانِ؛ إذْ من لازمِ انتشارِ المثَلِ وإشاعتِهِ أن يكون ظاهرًا ماثِلًا في خواطر النَّاسِ.

أثَرُ القيدِ في إفادةِ التَّعْمِيمِ وَالوَصْفِ:

ضَرْبُ المَثَلِ شَامِلٌ لكلِّ مخلوقٍ صغيرًا كان أو كبيرًا

ضُرِبَ المَثَلُ بالبعوضةِ وجاء قيدُ: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾؛ ليُفيد العمومَ والوصف[3]: أمَّا العمومُ؛ فهو على التَّفسيرين الواردَيْنِ في معناه؛ فإذا حَمَلْنَا قولَه سبحانه: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ على ظاهره؛ أي: فما هو أَكْبَرُ مِنْهَا[4] فهو نصٌّ في العموم، وإذا حملناه على معنى: فما فوقَها في الحقارة والصِّغَرِ[5]؛ فيدلُّ على العموم بِالفَحْوَى، والمعنى: إذا كان سبحانه لا يستحيي أَن يَضْرِبَ مثلًا بالبعوضة فما أصغر منها؛ فَلَأَنْ لا يستحيي ﷻ أن يَضْرِبَ مثلًا بِمَا هو أكبَرُ مِنْهَا أَوْلَى وأَحْرَى، ويُؤَيِّدُ العمومَ: تَنْكِيرُ (بعوضة)؛ فإنَّها في حيِّزِ النَّفْيِ، والنَّكرةُ في حيِّزِهِ تُفيدُ العمومَ.

وأمَّا الوصف؛ فعلى المعنى الأول لـ ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ يكون المرادُ: إنَّ اللَّه لا يستحيي أن يضرب مثلًا ما، صغيرًا كان المُمَثَّلُ به أو كبيرًا، وعلى المعنى الثَّاني يكون المرادُ: إنَّ اللَّه لا يستحيي أن يَضْرِب مثلًا ما، صغيرًا كان الممثَّلُ به أو أصغرَ.

(1) الشَّريف الرَّضِيّ، تلخيص البيان، ص: 123.
(2) الشَّريف الرَّضِيّ، تلخيص البيان، ص: 123.
(3) الخفاجيّ، عناية القاضي: 2/88.
(4) واستظهره الفرّاء في معاني القرآن: 1/20.
(5) ابن الجوزيّ، زاد المسير: 1/47.

نكتةُ تَأْكِيدِ الجُمْلَتَين بِـ(أَمَّا):

رَفْـــعُ شَـــأْنِ المُؤْمِنِين وحَطُّ قَدْرِ الكافِرِينَ

و﴿أَمَّا﴾ حرفٌ دالٌّ على التَّفْصِيل، وهي هنا لِتفصيل حال المُتَلَقِّين لِلْأَمْثَالِ المضروبة ما بين مؤمنٍ وكافر[1]، وفيها معنى الشَّرطِ؛ لذا يَقْتَرِنُ جوابُهُ بالفاء، كما في هذين الموضعَيْن المذكورَيْنِ هنا؛ وهما قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾.

وقد أفادت توكيدَ الكلامِ وتقويتَهُ[2]، ونكتةُ التَّوكيد ههنا أنَّه مَحْمَدَةٌ عظيمةٌ لشأن المؤمنين، واعتدادٌ بِعِلْمِهِم أنَّه الحقّ، وحَطٌّ كبيرٌ لأمر الكافرينَ ونعيٌ عَلَيْهِمْ في عنادِهِم وعدمِ إقرارِهِم بالحقِّ[3].

سِرُّ التَّعْبِيرِ عَنِ المُؤْمِنِينَ بِالفِعْلِ:

بُلُوغُ المَثَلِ في الأحقيَّة مبلغًا لا يُمكِنُ معَهُ الإنكَارُ

جاء التَّعْبِيرُ عَنْ حالِ أَهْلِ الإيمان بالفعلِ، فقال سبحانه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ لِلإيمَاء إلى أَنَّ مَنِ اتَّصفَ بمطلقِ الإيمان يَعْلَمُ أَنَّ المَثَلَ حقٌّ؛ فأحرَى من حَصَلَ له الإيمانُ القويُّ الكاملُ[4]؛ وذلك لأنَّه بلغَ في الأحقيَّةِ مبلغًا عظيمًا لا يَتَأَتَّى مَعَهُ إنكَارُهُ، وإذا كان هذا فيمن عندَهُ مطلقُ الإيمان؛ فغيرُهم من أهل الإيمان المطلقِ من باب أَوْلَى.

اخْتِيَارُ عنوانِ الرُّبوبيَّةِ للاعترافِ بفضلِ الله ورعايته لعبادِه المُؤمنين:

رُبـوبـيّـةُ الله للمؤمنين هي رعـايـةٌ لهم وفضلٌ ورحمةٌ

إيثارُ التَّعبير بعنوانِ الرُّبوبيَّة في قولِه سبحانه: ﴿فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ دون الأُلوهيَّة؛ فلم يقُلْ: (مِنَ اللهِ)؛ لِلإشَارة إلى أنَّه رحمةٌ مِنَ اللهِ تعالى ونعمةٌ لَهُمْ؛ فإنَّ ربوبيَّةَ اللهِ تعالى الخاصَّةَ بالمؤمنين[5]: أنَّه يُربِّيهم بالإيمان ويوفِّقُهم لَهُ ويكمِّله لَهُمْ، ويدفع عَنْهُمُ الصَّوارفَ الحائلةَ بَيْنَهُمْ وبَيْنَهُ، وهذا المَعْنَى أنسَبُ ههنا،

(1) أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 1/177.
(2) بهاء الدّين السُّبكي، عروس الأفراح: 1/130.
(3) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/117.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/80-81.
(5) السعدي، تيسير الكريم الرَّحمن، ص: 39.

وفيه إسنادُ الأمرِ إلى الله تعالى، فكما أنَّ الأدلةَ الكونيَّةَ حقٌّ؛ فكذلك الأمثالُ القرآنيَّةُ حقٌّ، ووجهُ كونِه رحمةً ونعمةً مِنْهُ سبحانه: أنَّه نصبَ لَهُمُ الأدلَّة الدَّالَّة على كونه حقّا[1].

العُدُولُ عمَّا يقتضيه ظاهرُ التَّقسيم:

التَّفريقُ بين عِلمِ المؤمنين وقولِ الكافرين، وأثرُ ذلك في الكشف عن العنادِ والمكابرةِ

عدلَ النَّظمُ الكريمُ عمَّا يقتضيه ظَاهرُ التَّقسيمِ، فلمَّا قال في حقِّ المؤمنين: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ﴾، كانَ الظَّاهرُ أن يقولَ في حقِّ الكافرين: فيجهلون، أو فلا يعلمون، لكنَّه عدَلَ عن ذلك إلى تعبيرٍ يقتضيه الحالُ وهو: ﴿فَيَقُولُونَ﴾؛ لِلتَّنْبيهِ على الفرقِ بين المؤمنين والكافرين، فإيمانُ المؤمنين صادرٌ عن علمٍ متجدد، وكفرُ الكافرين ناشئٌ عن مجرَّدِ قولٍ صدرَ عنْهُم لا يقتضيه النَّظَرُ في قواعدِ العلْمِ[2]، ومقالتُهم هذه صادرةٌ عَنِ المكابرة والعِناد.

ويقوِّي هذه الدّلالة تعريفُ المسنَدِ إلَيْه بالموصوليَّةِ في قوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾؛ لِلإيمَاء إلى بِنَاء الخبَرِ، وأَنَّ قولَهم ناشئٌ عَنِ الكُفْرِ والعنادِ، لا عَنِ التَّفكير والتَّدبُّر والإنصاف.

نوعُ الاِسْتِفْهَامِ وأثرُه في بيانِ موقف الكافرين:

الاستفهامُ في قول الحقِّ سبحانه: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗا﴾ إمَّا أنْ يُحمَلَ على ما يُفهم من مقصودِ الكلام، وإمَّا أن يُحمل على الظَّاهر، ولكلِّ احتمالٍ دلالتُه البيانيَّة، وسِرُّه البلاغيُّ.

الاحتمالُ الأوَّل:

كِنَايَةٌ عَنْ جَحْدِهِمْ أَنْ يَكُونَ القُرْآنُ كَلَامَ اللهِ تَعَالَى

معنى الاستفهامِ في مقصدِ النَّصِّ:

الاستفهامُ في قول الله تعالى حكايةً عَنْ أهل الكفر: ﴿مَاذَآ أَرَادَ

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 1/39.
(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 1/74.

﴿ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ إنكاريٌّ، وهو لا يُجابُ في الغالبِ؛ لأنَّه ليس استفهامًا حقيقيّا بَلِ استنكارٌ في صُورةِ استفهام[1].

واستفهامهم كنايةٌ عَنْ إنكارِهم - على وجه الجحود - أن يكون القرآنُ المشتملُ عَلَى تلك الأمثالِ كلامَ الله تعالى[2]، وأتى الإنكارُ بصورةِ الاستفهامِ لمحاورةِ العقولِ في مضمونِ الاستفهامِ، فإنّ ذلك أدعى لقبولِ الإنكارِ -في ظنِّهم-؛ مُبالغةً في تَعْميَةِ أمرهم وإخفاءِ جحودِهِمْ، وكأنَّ ما قالوه لا يَقْبَلُ المراجعَةَ.

بلاغةُ الأُسْلُوبِ الحَكِيمِ:

توجيه السَّائلين وتعليمهم اللّائقَ من السُّؤال

إذا حملنا الاستفهامَ على ظاهرِه؛ فيكون قولُه تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ جوابًا عن استفهامهمُ الإنكاريِّ على غير الغالبِ فيهِ مِن باب الأسلوبِ الحَكِيم؛ وذلك بِحَمْلِ استفهامهم على صُورته الظَّاهرة؛ تنبيهًا على أنَّه كان مِنَ الأليقِ بِهِمْ أن يسألوا عَنْ حكمة ما أراد الله تعالَى بتلكَ الأمثال، "فيكون قوله: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ جوابا لَهُمْ، وردّا عَلَيْهِمْ، وبيانًا لحال المؤمنين"[3]، وزادَ بيانَ رفعةِ حالِ المؤمنين وانحطاطِ رتبة الكافرين: الطِّباقُ؛ فَإِنَّ الضِّدَّ يُظهرُ حسنَهُ الضِّدُّ.

دلالة اسمِ الإشَارَةِ:

الاستِخْفَافُ بالأمثالِ القرآنيَّةِ ناشئٌ عن الكُفرِ والجَهلِ

في حكايةِ قولِ الكافرين: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾ استرذالٌ واسْتِحْقَارٌ[4]، وهو مُكْتَسَبٌ من دلالة اسمِ الإشارة (هَذَا)؛ فليس المقصود باسم الإشارة المعنى المجرَّد، بل معنى الاستخفافِ أنْ يصدُرَ هذا التَّمثيل عن ربِّ العالمين، وهو نظيرُ قولِ الله تعالى حكايةً عن الكافرين قولَهم: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: 36].

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 1/364-365.
(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 1/74.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 1/365.
(4) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 1/117.

نكتةُ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ غيرِ المرتَّب:

تَعْجِيلُ مَسَاءَةِ الكفَّار؛ لردعِهم عَنِ الكُفْرِ

جاءَ في قولِه تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ لفٌّ ونشرٌ غيرُ مرتَّبٍ[1]؛ فإنَّ قوله سبحانه: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرا﴾ نشرٌ لقوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، وقولَهُ ﷻ: ﴿وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ نشرٌ لقولِه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

وفائدتُهُ: توكيدُ ما ذُكِرَ قبلُ؛ لأنَّ معنَى قولِه ﷻ: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ مُضَمَّنٌ على جهة الإجمال في الجملتين المتقدِّمتين.

ووقوعُ اللَّفِّ والنَّشرِ ههنا معكوسًا غيرَ مرتَّب؛ لفائدتين:

إحداهما: "ليكون أوَّلُ ما يقرعُ أسماعَهم مِنَ الجواب أَمْرًا فظيعًا يَسُوؤُهم، ويَفُتُّ في أَعْضَادِهم"[2]، ولذا خُصَّ محطُّ هذه الفائدةِ بالذِّكرِ في قوله تعالى بعدُ: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾.

والأُخرى: أنَّ الكلام لمَّا كان مسُوقاً لبيان ضلال الكفرةِ؛ ناسبَ ذلكَ تقديمَهم، وإنَّما قُدِّمَ حالُ المؤمنينَ أوَّلًا في قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ لأنَّ ذلك أدخَلُ في تحقيق ضلالِ مَنْ ضلَّ؛ إذْ ليس بعد الحقِّ إلَّا الضَّلالُ[3]، فكان ذكرُ إيمانِ المؤمنين وعلمِهم من قبيل التَّوطئةِ، وبيانِ الضدِّ بضدِّه.

عِلَّةُ الفَصْلِ بينَ الجُمَل:

بيانُ السَّابقِ باللاحقِ، جوابًا وإيضاحًا

فَصْلُ قولِه تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ عن الجملةِ السَّابقةِ يَحْتَمِلُ:

أن يكون جوابًا عن سُؤالِهِمْ، وهذا سَبَبٌ يقتضي فَصْلَها عمَّا قبلَهَا؛ إذْ مِنْ شأن الجوابِ أن يُفْصَلَ عنِ السُّؤالِ.

ويحتملُ أنْ يكونَ بيانًا لِمَا قبلهُ وتفسيرًا، فيكونُ بينَ الجملتينِ كَمالُ الاتِّصالِ، وهو سببٌ مُوجِبٌ الفصلَ أيضًا.

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 1/365.
(2) القاسميّ، محاسن التَّأويل: 1/280.
(3) الخفاجيّ، عناية القاضي: 2/100.

علَّة الوَصْلِ بين الجملَتَين المتضادَّتين:

اسْـتِـقْـصَـاءُ النَّاسِ جميعًا؛ فهم ما بين ضالٍّ ومهتدٍ

الوصلُ الواقعُ بين الجملتين: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ ﴿وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾؛ لِمَا بَيْنَهُما مِنَ التَّوسُّط بين الكمالَيْن؛ إذْ كِلْتَا الجملتَين خبريَّةٌ فعليَّةٌ، وبينهما تناسبٌ بالجامع الوهميِّ؛ وهو التَّضَادُّ، وحالُ النَّاس لا يخرُجُ عن مجموعِ الجُملَتَيْن؛ فهم ما بينَ ضالٍّ ومهتدٍ.

القَصْرُ بأسلوبِ النفيِ والإثباتِ لحصرِه في الفاسِقين:

الفِسْقُ قَنْطَرَةُ الكُفْرِ

في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ قَصْرُ صفةٍ على موصوفٍ، وفيه إشعارٌ بأنَّ الفسقَ هو سببُ كفرِهم، وكفرُهم هو سببُ إضلال الله تعالى لَهُمْ؛ حيث إنَّ كُفْرَهم كان حاجبًا لَهُمْ عَنْ نَظَرِ التَّفكُّر والتَّدَبُّر في المثل حتَّى أدَّاهم ذلك إلى إنكارِه وجَحْدِه[1]، ووقع القصرُ ههنا بالنَّفْي والاستثناء؛ وهو أقوى طُرُقِ القصرِ؛ إذ يلزَمُ عنه نفيُ إضلالِ أحدٍ، ثمَّ حصرُه في الفاسِقين.

بَلاغَةُ الفاصِلة:

اسْـتِـكْـمَـالُ المَـقْـصُـودِ، وتقويةُ مضمونِ الجملةِ

وقَعَتْ الفاصِلَةُ موقعًا أخَّاذًا، حيث حدَّدت سببَ إنكارِ الكافرين ضربَ المَثَلِ بالبعوضةِ، وسببَ تيههم وعمايتهم، فهي استكمالٌ لِمَا بَدَأَتْه الآيةُ من التَّمهيدِ للرَّدِّ على قولِ الكافرين، والفاصِلَةُ ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ إطْنَابٌ بالتَّذييل[2]، وهو تذييلٌ ليس جاريًا مَجْرَى المَثَلِ، والقصدُ مِنْهُ تقويةُ مضمون الجُمَلةِ قبلَهُ.

اللَّامُ في: ﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ للكمالِ، فهم بلَغُوا الغايةَ في الفِسْقِ:

أفادَت اللَّام في كلمةِ: ﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ معنى الكَمَالِ، أي: هُمُ الكَامِلُون في الفسقِ مبلغًا عظيمًا، البالغُونَ فِيهِ غايتَهُ، وبلوغُ الغايَةِ في الفِسْقِ مأخوذٌ من السِّياقِ، لا سيَّما إذا كان المرادُ بالفاسقين: اليَهُودَ، كما استظهره ابنُ عاشُورٍ[3].

(1) محمّد سيّد طنطاويّ، التَّفسير الوسيط: 1/86.
(2) الآلوسّي، روح المعاني: 1/212.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 1/367.

❁ الفُرُوقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الحيَاءُ والخَجَلُ:

وردَ وصفُ اللّه تعالَى بالحياء في أحاديثَ، بل وردَ وصفُه به في آيةِ "البقرةِ" هذه، وقد سبقَ وجهُ ذلكَ في شرح المفرداتِ، ولَمْ يَرِدْ وصفُ اللّه سبحانه بالخجَلِ، وبابُ الصِّفاتِ مَبْنَاهُ على التَّوقيفِ.

وبينَ الحياء والخجَلِ - في حقِّ المخلوقِ - فرقٌ؛ وذلك مِنْ أوجهٍ[1]:

أوَّلها: أنَّ الخجلَ حَيْرَةٌ واقعةٌ بعدَ الحياءِ؛ فبَيْنَهُما نوعُ تلازُمٍ؛ إذْ لا يُتصَوَّرُ خَجَلٌ دونُ حياءٍ، ولا يلزَمُ مِن الحَياءِ وجُودُ خجلٍ.

ثانيها: أنَّ الخَجَلَ يُذَمُّ في حقِّ الرِّجالِ دون النِّساء والصِّبْيانِ، بخلاف الحياءِ فإنَّه محمودٌ مِنَ الجَميعِ، خلافًا لِمَنْ قال: إنَّ الحياءَ فِيهِ ما يُمدَحُ ويُذَمُّ؛ لأنَّ هذا مخالفٌ لظاهرِ قولِ النَّبيِّ ﷺ: «الحَيَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ»[2]. وأمَّا ما يُذْكَرُ مِن صُوَرِ الحيَاءِ المَذْمُومِ- كَأَنْ يَتَعلَّقَ الحَيَاءُ بأمرٍ دينيٍّ، فيمنع الحَيَاءُ مِن السُّؤالِ فيه أو عَرْضِهِ في تعليمٍ أو دعوةٍ-[3]! فذَلِكَ بالنَّظَرِ إلى مُتَعَلَّقِهِ لا بالنَّظَرِ إلى ذاتِهِ.

ثالثها: أنَّ الخجلَ أخصُّ مِنَ الحياءِ؛ مِن جهة أنَّ الخجلَ لا يكون إلَّا بعد وقوعِ أمرٍ لا يُريدُهُ الخجُول، بخلاف الحياءِ؛ فإنَّه يكون مِمَّا وقع، ويكون مِمَّا لم يقع فيُترَك لِأَجْلِه؛ فالخجَلُ مِمَّا كان، والحياءُ مِمَّا كان ومِمَّا يكونُ[4].

رابعها: أنَّ الكَيْفِيَّاتِ النَّفسيةَ المتعلِّقة بهذا الباب ثلاثٌ؛ طرفَانِ ووسطٌ، فالخجَلُ أحدُ الطَّرَفَيْنِ، والحياءُ وسَطٌ؛ إذِ الحياء وسطٌ بينَ الوقاحةِ والخَجَلِ، فالحياءُ: انْقِبَاضُ النَّفْسِ عَنِ القَبيح مخافةَ الذَّمِّ، والوقاحة: الجَراءةُ على القبائحِ وعدَمُ المبالاة بِهَا، والخجل: انْحِبَاسُ النَّفس عَنِ الفعل مُطْلَقًا.

---

(1) أبو هلال العسكريّ، الفروق اللُّغويَّة، ص: 212، والرّاغب، الذَّريعة، ص: 208-207، والبيضاويُّ، أنوار التَّنزيل: 1/62، والخفاجيّ، عناية القاضي: 2/82، والآلوسيّ، روح المعاني: 1/208.

(2) رواه مسلم، حديث رقم: (37).

(3) ابن عثيمين، شرح الأربعين النَّوويَّة، ص: 210.

(4) أبو هلال العسكريّ، الفروق اللُّغويَّة، ص: 212.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الأول، من سورة الفاتحة إلى الآية 97 من سورة البقرة
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: من سورة الفاتحة إلى الآية 97 من سورة البقرة [إشراف مجمع القرآن الكريم،
قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 1 ، 800 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-52-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 1 : من سورة الفاتحة إلى الآية 97 من سورة البقرة.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-52-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9609262 بتاريخ 2023/03/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»